الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ١٠٢
الأربعاء، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

رسالة من الأمين العام (A/53/1001)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود عصر هذا اليوم أن ألفت انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/53/1001 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة في إطار البند ١١٢ من جدول الأعمال، المعنون "استعراض كفاءة الإداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، والبند ١١٩ من جدول الأعمال، المعنون "إدارة الموارد البشرية".

يطلب الأمين العام في رسالته موافقة الجمعية العامة على أن تمدد شهرين، لغاية نهاية آب/أغسطس ١٩٩٩، خدمات الشخص الوحيد المتبقي من الأشخاص الذين قدمتهم حكوماتهم للعمل بدون مقابل في المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أحالت البندين ١١٢ و ١١٩ من جدول الأعمال للجنة الخامسة.

وبغية تمكين الجمعية العامة من النظر بسرعة في الطلب الوارد في رسالة الأمين العام، هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في البندين ١١٢ و ١١٩ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لذلك سنمضي قدما على هذا الأساس.

البندان ١١٢ و ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

رسالة من الأمين العام (A/53/1001)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85472
9985472

الرئيس (تكلم بالاسبانية): كما ذكر سابقا، يلتمس الأمين العام، في رسالته التي ترد في الوثيقة A/53/1001، موافقة الجمعية العامة فيما يتعلق بتمديد فترة خدمة الموظف الوحيد المتبقي الذي يعمل دون مقابل في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وذلك لمدة شهرين حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٩. ويقدم هذا الطلب عملا بالفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

والموظف الوحيد المتبقي الذي يعمل دون مقابل إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يرأس فريق الادعاء في قضية بلاسكيتش التي بدأت في تموز/يوليه ١٩٩٧. وكما أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٥٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، مُددت فترة خدمة هذا الموظف الذي يعمل دون مقابل بصفة استثنائية حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٩ للانتهاء من المحاكمة حيث كان من المتوقع أن تنتهي في هذا التاريخ نفسه أو قبله. وقد أبلغ المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الأمين العام بأنه، بخلاف ما كان متوقعا من قبل، من المتوقع حاليا أن تنتهي المحاكمة بالنسبة لقضية بلاسيكتش بحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٩، لأسباب وُضِّحت في رسالة الأمين العام.

وقد شددت المدعية العامة على أنه يستحيل عليها استبدال هذا الموظف المقدم دون مقابل في هذه المرحلة الحاسمة من القضية وأن الاستغناء عنه قبل الأوان سيضعف كثيرا عرض القضية من جانب الادعاء وسيحرم مكتب المدعي العام من أن يكون ممثلا في المحاكمة تمثيلا عادلا ومنصفا.

ويرى الأمين العام أن الحالة الراهنة التي تشهدها محاكمة بلاسيكتش هي نتيجة ظروف استثنائية ذات صلة بالمحاكمة وخارجة عن إرادة الأمانة العامة. وهو لذلك يوصي بأن توافق الجمعية العامة على طلب المدعية العامة تمديد فترة خدمة الموظف المقدم دون مقابل إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩.

وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرير تمديد فترة خدمة الموظف الوحيد المتبقي المقدم دون مقابل الى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى نهاية آب/ أغسطس ١٩٩٩؟

تقرر ذلك.

السيد بارنويل (غيانا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لاتباع الإجراءات فيما يتعلق بقبول الموظفين المقدمين دون مقابل وفقا للقرارين ٢٤٣/٥١ و ٢٣٤/٥٢. إلا أننا نود أن نثير نقطتين في هذا الصدد.

أولا، إن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المناسبة في الجمعية العامة التي أنيطت بها المسؤولية عن مسائل الإدارة والميزانية وإدارة الموارد البشرية، كما أعيد تأكيد ذلك مؤخرا في القرار ٢٢١/٥٣.

ثانيا، إن المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على أن الجمعية العامة لا تصوت على أي قرار يتوقع الأمين العام أن تترتب بشأنه نفقات حتى تتاح للجنة الخامسة فرصة تبيان أثر القرار المقترح على مشروع ميزانية الأمم المتحدة. وقبول الموظفين المقدمين دون مقابل أو تمديد فترة خدمتهم له آثار مالية في شكل تكلفة دعم إداري.

وفي رأي مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإن طلب تمديد فترة خدمة موظف واحد مقدم دون مقابل إلى المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ كان ينبغي أن تنظره اللجنة الخامسة قبل أن تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأنه. ومع ذلك، نحن مستعدون للانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذا الأمر على أساس ألا يشكل ذلك سابقة وشريطة مراعاة الإجراءات المتبعة والنظام الداخلي للجمعية العامة في المستقبل.

السيد لوزنسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بالنظر إلى هذه الظروف الاستثنائية، وانطلاقا من روح توافق الآراء والتعاون البناء السائدة فيما بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لم يعترض وفد الاتحاد الروسي على اتخاذ الجمعية العامة هذا المقرر بشأن طلب الأمين العام الذي يرد في الوثيقة A/53/1001.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن رأي الوفد الروسي الثابت ومؤداه أن المقرر الذي اتخذناه للتو لا يشكل على أي نحو سابقة لإضفاء الصفة المؤسسية على استثناءات من أحكام قرارات اتخذتها في وقت سابق الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن نركز على ضرورة الانتهاء من اعتماد الأمم المتحدة للموظفين المقدمين دون مقابل واستخدامها لهم في امتثال صارم لمقررات الجمعية العامة وقراراتها. ونحن في هذا الصدد نشير أولا وقبل كل شيء إلى القرارين ٢٤٣/٥١ و ٢٣٤/٥٢، بشأن الأفراد المقدمين دون مقابل، فضلا عن الأحكام ذات الصلة من القرار ٢١٢/٥٣، بشأن تمويل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البندين ١١٢ و ١١٩.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.